

**قراءة في دراسة إسرائيلية جديدة: تطور إستراتيجية روسيا تجاه إسرائيل.. من عدم الاعتراف إلى التدخل البرامغاتي!**



صفحة (٢)

**نحو ٧٥٠ ألف إسرائيلي مترمت في جنازة الحاخام حاييم كانييفسكي.. بروفايل المجتمع الحريدي**



صفحة (٣)

**المنتزه الإسرائيلي**

**ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن**



**مدر** المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

**الاسرائيلي**

**المنتزه**

الثلاثاء ٢٠٢٢/٣/٢٩ الموافق ٢٦ شعبان ١٤٤٣ هـ العدد ٥٣١ السنة العشرون

## كلمة في البداية

# «الصدوق الأسود» لناشطي حقوق الإنسان في إسرائيل.. «نموذج يولي نوفيك»!

### بقلم: أنطون شلحت

اهتم عدد من وسائل الإعلام الإسرائيلية، خلال الفترة القليلة الماضية، بكتاب صادر حديثاً هو عبارة عن مذكرات شخصية من تأليف يولي نوفيك، المدبرة العامة السابقة لمنظمة «فلنكسر الصمت»، بعنوان «من أنت أصلاً»، وسردت فيه بعض أحوالها وهاجسها، ولكن الأهم أنها كشفت النقاب عما يمكن وصفه بأنه «صدوقها الأسود» الذي تحمله في داخلها، ويحتوي على مفاعيل القمع المتعمد الذي قامت به إسرائيل ضد منظمات حقوق الإنسان عبر أساليب خبيثة يصعب حصرها ليس أبسطها محاولة التدمير الذاتي لمن ينشطون في هذه المنظمات، بوزارة زرع إحساس بالعجز الدائم أمام القوى المتسلطة.

يعيد هذا الكتاب إلى الجدل وربما إلى صدارة الاهتمام مسألتين مهمتين من شأنهما توضيح الصيرورة التي أتت إليها إسرائيل في الوقت الراهن، ولا سيما تحت تأثير الأوامر التي كانت فيها تحت حكم بنيامين نتنياهو والتي استمرت من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠٢١.

المسألة الأولى ترتبط بمنظمة «فلنكسر الصمت» تحديداً، فقد بدأت هذه المنظمة نشاطها في كشف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في أراضي ١٩٦٧ في العام ٢٠٠٤ وذلك من خلال معرض صور لعدد من الجنود الإسرائيليين الذين أدوا خدمتهم العسكرية في مدينة الخليل إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وكان المبادر إلى تنظيم المعرض يهودا شالوول الذي أدى خدمته العسكرية في الفرقة ٥١ التابعة للواء «ناحل» في الخليل، بداية كجندي ومن ثم كقائد للفرقة، وقام بجمع صور التقطها بنفسه في أثناء خدمته مع صور التقطها جنود آخرون من الفرقة نفسها، وعرضها على المصور الصحفي ميكي كرتسمان وقررا إقامة معرض منها في أواسط العام ٢٠٠٤ في غاليريا تابعة لكلية التصوير الجغرافية في تل أبيب تحت عنوان «فلنكسر الصمت»، ووفقاً لما يؤكد شالوول وملازمه فإن الهدف الرئيس من المعرض في حينه تمثل أكثر شيء في «استجبال الخليل الخاصة بهم إلى قلب مدينة تل أبيب»، التي وصفوها بأنها أشبه بالفقاعة التي يعيش فيها أشخاص لا يعرفون أو لا يابهون بما جرى على بعد عشرات الكيلومترات منهم في قلب مدن الضفة الغربية وبلداتها وقراها ومخيماتها (توصيف الفقاعة يحيل إلى ادعاء مكرور في إسرائيل فحواه أن معظم الإسرائيليين لا يابهون بالصرع مع الفلسطينيين» لأسباب شتى منها استمرارهم واقع العيش ضمن معزل منصف من محيطهم الغربي)، ونظراً إلى الاهتمام الذي حظي ذلك المعرض به، قرر القمم عليه الاستمرار في نشاطهم فأسسوا من ثم منظمة «فلنكسر

الصمت» وجرى تسجيلها كجمعية رسمية. ومنذ العام ٢٠٠٤ أصدرت المنظمة عدة كرايس تحتوي على شهادات جنود خدموا في الأراضي المحتلة وتضمن ممارسات خرق حقوق الإنسان، منها كراس شهادات من الخليل، وكراس شهادات جنود بشأن أوامر إطلاق النار في المناطق المحتلة، وكراس شهادات لجنديات إسرائيليات، وكراس حول ممارسات الجنود في أثناء عملية «الرصاص المصوب» العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة (في شتاء ٢٠٠٩)، وغيرها. وفي واقع الأمر فإنه حتى هذه العملية العسكرية الأخيرة، نظر أصحاب القرار في إسرائيل إلى «فلنكسر الصمت» بصفتها منظمة يمكن تحملها، لكن عقب صدور تقرير «لجنة غولدستون» بشأن الممارسات الإسرائيلية في أثناء الحرب على غزة بدأت إسرائيل بشن حملة هجومية تقنعت من ضمن أشياء أخرى، بذريعة مؤداه أن استنتاجات التقرير المتعلقة بفظائع الحرب الإسرائيلية في غزة تهدف إلى سحب البساط من تحت «شريعة إسرائيل»، وبالتالي فإن تبني الرواية الإسرائيلية على علانها بشأن تلك الحرب وقائعها، من جهة، والتصدي لهذه الاستنتاجات، من جهة أخرى، يصبان في صالح الدفاع عن هذه الشريعة. وتحت هذا القناع نفسه تفاقمت حملة مكارثية على منظمات عاملة في إسرائيل تعنى بحقوق الإنسان وبالحقوق الديمقراطية عامة. وتركزت حمم هذه الحملة، بصورة رئيسية، أولاً وقبل أي شيء في منظمة «الصدوق الجديد لإسرائيل»، التي تمول جزاً من نشاط هذه المنظمات. وتمثلت بداية الحملة في قيام صحيفة «معاريف» من خلال محللها السياسي الأبرز بن كسبيت، في أواخر كانون الثاني ٢٠١٠، بنشر مقاطع مطولة من «تحقيق» أجرته منظمة إسرائيلية تأسست في ذلك الوقت وأطلقت على نفسها اسم «إم ترترسو» وخلص إلى نتيجة فحواها أن أكثر من تسعين بالمئة من استنتاجات تقرير غولدستون، التي تدين ممارسات إسرائيل في غزة، استندت إلى معلومات منقولة عن ست عشرة جمعية مدنية وأهلية في إسرائيل تتلقى دعماً مالياً من الصدوق المذكور، ما أدى إلى تراكم الافتراءات ضد جنود الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بعملية الرصاص المصوب، وإلى تاجيح المناخ السلبي العالمي ضد دولة إسرائيل، وكان الحديث يدور، أساساً، حول الجمعيات التالية: عدالة؛ فلنكسر الصمت؛ بتسيلم؛ جمعية حقوق المواطن؛ اللجنة ضد التعذيب؛ يش دين؛ الفرع الإسرائيلي لمنظمة أطباء لحقوق الإنسان.

أما المسألة الثانية فهي متعلقة بالهجوم الإسرائيلي العام منفلت العقال على منظمات حقوق الإنسان والذي بدأ منذ العام ٢٠٠٩ وتصاعد عاماً في إثر عام، وللتذكير يمكن الاستشهاد بما ورد في التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل بشأن «حقوق الإنسان» واقع الحال في العام ٢٠١٧، حيث جاء في مقدمته: يخيل للمرء أننا في إسرائيل ٢٠١٧ قد عدنا في الزمن

إلى الوراء في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، فالقيم التي ظننا أنها أصبحت بمرور الأوامر مفهومة ضمناً، كالحق في المساواة وحرية التعبير، تبين أنها ما زالت تحتاج إلى حماية. وحتى الخصائص الأساسية للديمقراطية يتهددها الخطر، كسلطة القانون، وفصل السلطات، وضون حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأقلية من دكتاتورية الأغلبية.

ووفقاً للتقرير فإن المنحى أو الاتجاه المقلق الذي حذرت منه الجمعية مراراً وتكراراً في الأوامر الأخيرة، وتقص: تآكل الحيز الديمقراطي في إسرائيل، هبط في ٢٠١٧ إلى درك جديد. وتجلّى هذا المنحى في الأبعاد التالية: إسكات الآراء والنقد العمومي، المس بالتعددية وبتشريع وجود تشكيلة من المواقف والأفكار والآراء المختلفة، نزع الشرعية عن النصوص السياسييين، الصحفيين، الأقليات ومنظمات حقوق الإنسان، ووضعهم كـ«خونة»، المس بحرية التنظيم والتضييق على أصحاب المواقف والنشاطات غير المقبولة على الأغلبية السياسية، كما أضيف بعد جديد، إذ تميز العام ٢٠١٧ بمساع مقلقة لإنهاء قوى وصلاحيات ونشاطات ومؤسسات تعد «حرس الديمقراطية» وتشكل منظومة التوازنات والكوابح الضرورية للديمقراطية، وتضمن سلطة القانون، الإدارة السلمية، حماية حقوق الإنسان وانعدام الفساد. ومن المؤسسات المستهدفة: المحاكم، المستشار القانوني للحكومة، الشرطة وغيرها.

كما رأى التقرير أنه في ذكرى مرور نصف قرن على احتلال ١٩٦٧، أخذ اقتران الاحتلال بعملية الضم بالتعمق، استناداً إلى منظور يرفض بالمطلق المساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومما ورد في التقرير حرفياً ما يلي: «من طائلة الحكومة لا يوزن، وبالتالي لا يناقشون هناك الآثار السياسية والأخلاقية للخطر لمشروع المستوطنات، ولا الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي للفلسطينيين القابعين منذ خمسين عاماً تحت حكم عسكري إسرائيلي، وقيادات الدولة، ليس فقط لا يهونها وجود جهازين قضائيين (ومنظومتَي قوانين) في الأراضي المحتلة (منذ ١٩٦٧)، وأحد الفلسطينيين والثاني للإسرائيليين، بل هي معنية بتعميق وجودهما. هذا التوجه أدى في العام الماضي إلى فيض من مشاريع القوانين التي تقترح الضم المباشر أو غير المباشر».

وأشار التقرير إلى أن المس بالتديمقراطية، وخصوصاً عبر مبادرات وتصريحات الحكومة والائتلاف الحكومي، انعكس في مستويات عدة، كل منها منفرداً، وبالأساس كلها مجتمعة، تندرج ضمن أداء مؤسساتي منظم، يقضم أسس الديمقراطية إلى حد التهديد بتهاويها، وأكثر ما يؤثر اللقلق حقيقة أن إحدى البلديات المركزية لحدود الديمقراطية وقبيلها والمس بقواعد اللعبة الديمقراطية هي البرلمان نفسه (الكنيست)، الذي يفترض

أنه رمز الديمقراطية الإسرائيلية ومعقل حمايتها، فأقوال وأفعال مسؤولات ومسؤولين كبار في الجهاز السياسي في إسرائيل، وخاصة أولئك القادمين من الكنيست، لها آثار بعيدة المدى على الجمهور الإسرائيلي - تشكل مواقفهم ونظرتهم إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وجماعات الأقلية السياسية أو الاجتماعية أو الإثنية وغير ذلك.

وكان الأساس الذي انطلق منه المهاجمون لعمل منظمات حقوق الإنسان داخل إسرائيل، أن تفسيرهم الأيديولوجي لهذه الحقوق هو التفسير المشروع الوحيد، وليس ثمة أهمية أو مكان لتفسيرات ترتكز إلى القيم العالمية المتداولة. بل إن هذه القيم الأخيرة تُعرض كما لو أنها انحراف عن الصواب، فضلاً عن أن عملية النقد لسياسة الحكومة وممارساتها تقتضي تقديم شهادات حول انتهاكات إسرائيل في غزة أمام لجنة غولدستون.

وبالتوازي ثمة توجه نحو استملاك خطاب حقوق الإنسان من جانب اليمين الإسرائيلي، بغية تحقيق عدة أهداف أبرزها، كما يؤكد الناظون بلسانه: إنهاء اختكار من يوصف بأنه يسار منظر لمسألة حقوق الإنسان في إسرائيل؛ منع استغلال موضوعة حقوق الإنسان لخدمة أهداف سياسية معادية لإسرائيل؛ تحسين صورة دولة الاحتلال. هذا التوجه بدأ يأخذ منحى واضحاً عقب ختص فك الارتباط أحادية الجانب مع قطاع غزة (٢٠٠٥) والتي تآذى عنها إخلاء نحو ٨٠٠٠ مستوطن يهودي من القطاع، إذ أخذت منظمات يمينية تلجأ إلى الادعاء القائل إن إخلاء المستوطنين اليهود من بيوتهم بالقوة يُعتبر مخالفاً لخطاب حقوق الإنسان. وفي الأوامر الأخيرة استخدم معارضو حل الدولتين خطاب حقوق الإنسان ضد إخلاء مستوطنين يهود من منطقة محددة كي تقام عليها دولة فلسطينية متجانسة سكانياً. ووجد هذا الادعاء تعبيراً له حين وصف رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، العام ٢٠١٦، إمكان إخلاء مستوطنين يهود من أراضي ١٩٦٧ بأنه بمثابة «تطهير عرقي»!

# إسرائيل تحتاج إلى مليارات لتمويل الهجرة من أوكرانيا في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية!

### كتب برهوم جرابيسي:

بدأت الحكومة الإسرائيلية في البحث عن مصادر تمويل لمليارات الشواكل لاستيعاب الهجرة المتدفقة من أوكرانيا أساسا، ولكن أيضا من روسيا بأعداد قليلة، إذ ليس واضحا ما هي أعداد المهاجرين الذين تحقق لهم المواطنة الإسرائيلية بموجب «قانون العودة» الإسرائيلي، ومعهم لاجئون مؤقتون؛ فحتى مطلع الأسبوع الجاري وصل إلى إسرائيل قرابة ٢٣ ألف شخص، أقل من ٤٠٪ منهم يستحقون الهجرة والمواطنة الإسرائيلية. إلا أن هذا المصرف غير المتوقع للميزانية الإسرائيلية، يأتي في ظل تقارير تؤكد تردّي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، مع استمرار الغلاء وارتفاع كلفة المعيشة.

ولا تصرف المؤسسة الإسرائيلية الأعداد الكاملة التي يستندفق على إسرائيل كمهاجرين يستحقون المواطنة، فمن أصل قرابة ٢٣ ألف شخص وصلوا بفاليتهم المساقه من أوكرانيا، فإن نحو ٤ آلاف شخص هم من اليهود والأخرين يسوا يهودا ولكنهم أبناء عائلات يهودية، تحقق لهم الهجرة بموجب «قانون العودة»، وكل واحد من هؤلاء تمتعه الحكومة ميزانية صرف خاصة، ومسكنا مؤقتا مدعوما، إلى حين ثباته في البلاد، وانخراطه في العمل، وحسب تقديرات إسرائيلية، فإن كل مهاجر بموجب «قانون العودة» إياه، يكلف الخزينة الإسرائيلية بما بين ٨٠ ألفا إلى ١٠٠ ألف شيكل، ما يعادل ٢٥ ألفا إلى ٣١ ألف دولار، لكن هذه ميزانية تصرف على كل فرد في عائلة، بينما هناك صرف أعلى للمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يقع كل عبء الصرف على حياتهم على الخزينة العامة.

وبحسب التقديرات ذاتها، فإنه في حال وصل إلى إسرائيل ما بين ٣٠ ألف إلى ٥٠ ألف شخص ممن يستحقون الهجرة بموجب «قانون العودة»، فإن على الحكومة أن تضمن ما بين ٤ مليارات إلى ٥ مليارات شيكل كحد أدنى، أي ١,٢٤ مليار إلى ١,٥٥ مليار دولار.

لكن هذه الكلفة ليست وحدها، بل هناك المصروف على من هم في تعداد لاجئين مؤقتين، يحتاجون لمصروف مباشر على إقامتهم من الخزينة الإسرائيلية.

والسؤال الأول المائل أمام الحكومة هو مصدر التمويل، وحتى الآن فإن الميزانية العامة تسجل فائضا ماليا أكبر من احتياجات المصروف على المهاجرين الجدد، فعلى الارتفاع الحاد في مداخيل الضرائب، رغم أن بنك إسرائيل المركزي قال في تقرير له في الأسبوع الماضي، إن الفائض في مداخيل الضريبة ناجم عن عوامل مؤقتة ليست ثابتة، محذرا من احتمال انقلاب المعادلة، وتكون المداخيل أقل من المتوقع مع نهاية العام، إلا أن هناك من يرى أن تحذيرات بنك إسرائيل تقليدية في ظروف كهذه، بهدف منع الحكومة من صرف زائد.

لكن القضية لا تتوقف عند مسألة التمويل، وحسب تقرير للملحق الاقتصادي في صحيفة «يديעות أخرونوت»، فإن من أبرز القضايا التي ستواجه إسرائيل هي قضية المساكن، فتدفع ما بين ٣٠ ألف إلى ٥٠ ألف شخص من أصحاب حق الهجرة بموجب القانون الإسرائيلي يعني أنهم سيحتاجون لآلاف البيوت، ما من شأنه أن يزيد الطلب على البيوت، وهذا سيؤدي فورا إلى ارتفاع آخر في أسعار البيوت، التي ارتفعت أسعارها في العام الماضي ٢٠٢١ وحده، بنسبة ما بين ١١٪ إلى ١٣٪، وكان تقرير سابق قد تحدث عن أن الحكومة الإسرائيلية تستعد لإعادة تاهيل نحو ألف بيت من المساكن الشعبية، غير المؤهلة للسكن حاليا. أما في ما يتعلق بسوق العمل، وحسب التقارير الإسرائيلية، فإن هذا لن يكون مشكلة، إذ تدعي التقارير الإسرائيلية وجود ١٥٠ ألف وظيفة شاغرة في مختلف القطاعات، رغم أن نسبة البطالة في إسرائيل أعلى من ٥٪، بما تشمل بقايا تأثيرات جائحة كورونا، وهذا يعني أكثر من ٢٤٠ ألف شخص يعمل على العمل.

إلى جانب كل هذا، فإن أحد الأسئلة التي تطرح تقريبا في كافة التقارير الإسرائيلية هو: كم عد أصحاب المواطنة من المهاجرين الجدد، سيفادرون



لاجئون من أوكرانيا لدى وصولهم مطار اللد يوم ١٧ الجاري.

مجددا عائدتين إلى وطنهم مع انتهاء الحرب واستقرار الأوضاع؟ لأنه معروف أنه حتى اندلاع الحرب كان في أوكرانيا نحو ٥٥ ألف شخص من أبناء الديانة اليهودية، المعترف بيهوديتهم، عدا أشخاص ليسوا يهودا، ولكنهم أبناء عائلات يهودية وتحق لهم الهجرة إلى إسرائيل والتوطن فيها، ولكنهم من أصحاب مستوى معيشي عال نسبيا.

وكما هو معروف فإن في أوكرانيا ألفا كثيرة ممن هاجروا سابقا إلى إسرائيل وعادوا إلى وطنهم الأم، حاملين الجنسية الإسرائيلية، ويقدر عدد هؤلاء في روسيا وحدها بأكثر من ١٠٠ ألف شخص.

### تردي الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية

تستمر موجة الغلاء في السوق الإسرائيلية بتسجيل ذروة بعد الأخرى، وهذا انعكس على وتيرة التضخم في الشهرين الأولين، اللذين عادة وفي السنوات الـ ١٢ الماضية يسجلان وتيرة تضخم هامشية، وحتى تراجعية، إلا أنهما هذا العام سجلا ارتفاعا قارب ١٪ في الشهرين معا، وسط مؤشرات لارتفاع أكثر في الشهرين الجاري والمقبل، على الأقل.

وحتى الآن، لا توجد ضجة في الشارع الإسرائيلي، لسببين رئيسيين: الأول أن الطابع السائد في الرأي العام، هو أن هذا غلاء ناجم عن موجة غلاء عالمية، زادت عليه تبعات الحرب في أوكرانيا، والعقوبات المفروضة على روسيا، وانعكاسها على الأسواق العالمية، في مجالي النفط والقمح، ومواد غذائية أخرى.

والسبب المركزي الثاني، هو الفجوة الكبيرة في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، إذ أنه استنادا لتقارير الفقر الرسمية، فإن أكثر من ٧٣٪ ممن هم دون خط الفقر، هم أساسا من العرب ومعهم المتدينين المترتمين، الذين يشكلون بحسب التقارير الإسرائيلية نسبة تزيد عن ٣٥٪ من السكان، بما يشمل القدس المحتلة والجولان المحتل.

بينما الفقراء الباقون هم من اليهود من دون الحريديم، ما يعني أن نسبة الفقر بين اليهود من دون الحريديم تقل عن ١٠٪، وهي نسبة تشابه النسبة

قومي، التي ظهرت في تغطية الاستطلاع في كافة وسائل الإعلام، في حين أن المنظمة لم تنشر كامل نتائج الاستطلاع في موقعها الإلكتروني، لكن ارتفاع النسبة لدى العرب يدل على اتساع دائرة الفقر، إضافة إلى عمق الفقر، الذي هو أشد مما هو قائم لدى الحريديم، رغم أن نسبة من هم دون خط الفقر بين الجمهوريين متقاربة في السنوات الأخيرة.

ورغم أن الحديث عن استطلاع، إلا أنه يدل على ضائقة مستفحلة على ضوء الارتفاع المستمر لأسعار السلع الغذائية الأساسية والحياتية، وكما يبدو فإن الحكومة باتت تدرك حقيقة الأوضاع، ولهذا أبرمت مع اتحاد النقابات العامة، الهستدروت، صفقة تشمل رفع الحد الأدنى للرواتب، ولكن هذه الصفقة التي أبرمت في مطلع العام الجاري، سرعان ما اقتنع الموقعون عليها أنها لا تلبّي الحاجة، وزيادة على هذا، فإن الصفقة لاقت معارضة في صفوف الائتلاف الحاكم وأيضا في المعارضة، مطالبين بتحسينها للمحور.

وقد أتت هذه المعارضة إلى عدم بلورتها كمشروع قانون وطرحها على الكنيست قبل انتهاء دورته الشتوية في آذار الجاري، وتم تأجيل بلورتها بصيغة نهائية إلى شهر أيار المقبل.

والعنوان الأبرز للصفقة رفع الحد الأدنى للرواتب من ٥٣٠٠ شيكل اليوم، وهو قائم منذ عدة سنوات، إلى ٦ آلاف شيكل، ولكن بشكل تدريجي حتى الشهر الأخير من العام ٢٠٢٥، وهذا لا يمكن أن يعوّض أصحاب رواتب الحد الأدنى عن تآكل قيمة رواتبهم الهشة، خاصة وأن وتيرة التضخم المالي تسجل قفزات متلاحقة.

وفي تحليل لصحيفة «الكاليسيت» الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديעות أخرونوت»، بشأن المتغيرات في الرواتب في العقد الأخير، تبين أن راتب الحد الأدنى ارتفع منذ العام ٢٠١١ بنسبة ٢٨٪، بينما معدل الرواتب ارتفع في نفس الفترة بنسبة ٣٤٪، أما معدل الرواتب في قطاع التقنيات العالية، الهياكلية، فقد ارتفع بنسبة ٥٤٪. وهذه فجوات مستمرة في الاتساع، طالما أن راتب الحد الأدنى مجعد، أو مخطط له الارتفاع بوتيرة متدنية.

ولذا فمن المتوقع أن يتم تقليص فترة رفع راتب الحد الأدنى من الأجر، وهذا ما بات يطلب به اتحاد النقابات.

الجانب الآخر الذي طرحته وزارة المالية، وخاصة وزيرها أفيغدور ليبرمان، هو تسهيل ضريبي للعائلات العاملة، التي لديها أولاد ممن عمر ٦ إلى ١٢ عاما، إلا أنه في بحث في لجنة المالية البرلمانية، جرى خلال العطلة الصيفية في الأسبوع الماضي، اتضح أن مستفيدين من هذا التسهيل الضريبي أساسا هم من يتقاضون أعلى من معدل الرواتب العام، بينما الشرائح الفقيرة وتلك التي يتقاضى رواتب ما دون معدل الرواتب، لن تستفيد إطلاقاً من التسهيل الضريبي.

وتقول وزارة المالية إنها ستزيد نطاق تطبيق ما يسمى «الضريبة السلبية»، وهي عمليا مدفوعات لأصحاب الرواتب المتدنية، إلا أن تجربة السنوات الأخيرة أثبتت أن هذا نمط غاية في التعقيد، وغالبية الذين من المفترض أن يستفيدوا من هذه الأموال، لا يحصلون عليها.

وحسب التقديرات، فإن الحكومة ستكون أمام ضغوط من الائتلاف الحاكم وأيضا من المعارضة لتحسين الخطة الاقتصادية، كي تكون ملموسة بشكل مباشر لدى الجمهور الواسع.

في هذا المجال أشار تقرير جديد لمنظمة التعاون والتنمية بين الدول المتطورة OECD، إلى أن إسرائيل ما تزال دولة متخلفة نسبيا، مقارنة مع الدول المتطورة، في المصروف على الرفاه الاجتماعي، إذ تحت إسرائيل في المرتبة ٢٩ من أصل ٣٥ دولة أعضاء في OECD، إذ أن إسرائيل تصرف ما يعادل ١٦,٣٪ من حجم الناتج العام لديها، على قضايا الرفاه.

وإن حين أن كل الدول المتطورة تزفع باستمرار المصروف على قضايا الرفاه، فإن ما جرى في إسرائيل في السنوات العشر الماضية كان العكس تماما، إذ انخفض المصروف على الرفاه من ١٨٪ من حجم الناتج العام في العام ٢٠١١ إلى نسبة ١٦,٣٪ في العام الماضي، ٢٠٢١.

## قراءة في دراسة إسرائيلية جديدة: تطور إستراتيجية روسيا تجاه إسرائيل.. من عدم الاعتراف إلى التدخل البراغماتي!

كتب عبد القادر بدوي:



بوتين ونتنياهو.

(أرشيفية)

في هذا الجانب، تشير الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من التوتر الذي صبغ هذا التنسيق بعد هذه الحادثة، وما رافقها من تحريض روسي داخلي على إسرائيل، إلا أن روسيا عادت لتؤكد على ضرورة استمرار التنسيق بينها وبين إسرائيل في هذا الشأن، على أن تقوم إسرائيل بمنع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل. ترى الدراسة أن تزايد النقاش في الصحف الروسية والغربية مؤخراً عن وقف قناة الاتصال والتنسيق بين روسيا وإسرائيل قد جاء في إطار اختيار الحكومة الجديدة (رسائل تكتيكية). فقد أكد نفتالي بينيت، رئيس الحكومة الحالية، في تشرين الأول المنصرم، وبعد لقائه بالرئيس بوتين، على أن الطرفين اتفقا على ضرورة مواصلة العمل والتنسيق بألية «مكافحة التصعيد» في سورية، كما صرح أيضاً زئيف إلكين في أعقاب اللقاء أنه قد تقرر بالفعل الحفاظ على السياسات السابقة فيما يتعلق بحرية العمل العسكري الإسرائيلي في سورية (القصف الإسرائيلي في سورية)، وتعزيز الاتصال والتعاون والتنسيق بين روسيا وإسرائيل.

إجمالاً: تتناول الدراسة العلاقات الروسية-الإسرائيلية بإسهاب من منظور تاريخي، يمتد لفترة الاتحاد السوفييتي، وتُفرد تركيزاً خاصاً على العقود الثلاثة الماضية (بعد انهيار الاتحاد السوفييتي)، وتحديدًا المرحلة التي تُطلق عليها الدراسة مرحلة تطهير بوتين روسيا من الستالينية، والاقتراب أكثر من اليهود وإسرائيل. كما تتطرق إلى الكنيسة الأرثوذكسية الروسية وعلاقتها باليهود إجمالاً، وبالروس الإسرائيليين على وجه التحديد، كذلك تركز على العلاقات الروسية-الإسرائيلية منذ بداية التدخل العسكري الروسي في سورية (٢٠١٥). وتقدم استخلاصات وتوصيات للسياسة الإسرائيلية تتمثل بضرورة استمرار العمل مع روسيا في الساحة السورية، وعدم تجاهل رغبتها، مع حليفها الصين، بتغيير النظام العالمي ليصبح عالمياً متعدد الأقطاب، الأمر الذي يفرض على إسرائيل اتخاذ مواقف لا تعارض الغرب والولايات المتحدة من جهة، ومن جهة أخرى، لا تضعها في صدام مباشر مع روسيا، خاصة في ظل تغيير موازين القوى الدولية مؤخراً.

فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي متوازنة، أو براغماتية، حيث تحافظ على علاقات متينة مع فتح وحماس والجهاد الإسلامي، وفي الوقت نفسه، مع إسرائيل. وقدمت نفسها في الحرب الأخيرة- «حارس الأسوار» ٢٠٢١- كوسيط أفضل من الولايات المتحدة، كما صرح بوتين أن تصعيد الصراع في المنطقة «يؤثر بشكل مباشر على المصالح الأمنية الروسية». وفيما يتعلق بالاعتراف الروسي بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، تُقدّر الدراسة بأن هذا القرار الذي جاء بشكل سابق لاعتراف الولايات المتحدة (دونالد ترامب) بالقدس الشرقية كـ «عاصمة» لإسرائيل، وبشكل مناقض لقرارها، حيث أقيمت على سفارتها في تل أبيب، يأتي في إطار مناكفة الولايات المتحدة أكثر من إسرائيل، ودفعها للمواجهة معها حتى في هذا الملف.

### التدخل الروسي في سورية والعلاقة مع إسرائيل

تشير الدراسة إلى أنه لم يكن أمام إسرائيل خيار سوى التكيف مع الوجود الروسي العسكري في سورية منذ العام ٢٠١٥، لا سيما في ضوء التناقض الغربي تجاه الأزمة السورية، وهي ترى أن روسيا بإمكانها تقيد العمل الإسرائيلي في سورية، بل ومواجهته، إلا أن الطرفين اتخذوا قراراً على ما يبدو بالتنسيق العسكري تفادياً للتصادم والاشتباك، كما أدركت إسرائيل أيضاً أن روسيا بإمكانها تقيد إيران وحزب الله في سورية، وهي وجهة نظر شجعتها موسكو، وسلوكها العسكري، باستمرار، الذي تُرجم عملياً بسماع موسكو لإسرائيل بحرية العمل العسكري (وتحديداً جواً) في سورية، لمواجهة «التموضع الإيراني» العسكري، وكذلك حلفائها في سورية، كل ذلك في الوقت الذي تُثبت فيه الوقائع على الأرض أن روسيا غير معنية وليست مستعدة لتقيد إيران ونشاطها العسكري ورغبتها في خروج الولايات المتحدة من سورية، الأمر الذي ترفضه إسرائيل وتنظر إليه بحذر شديد، وهو ما ساهم في زيادة مستويات التنسيق الإسرائيلي مع روسيا في سورية، بعد العديد من الحوادث التي كانت ستفضي إلى مواجهة مع روسيا (العام ٢٠١٨ مثلاً وحادثة إسقاط السوريين للمقاتلة الروسية بسبب القصف الإسرائيلي).

استراتيجية نشأت من الدروس المستفادة من فشل الاتحاد السوفييتي). وبحسب الدراسة، فإن الكرملين أدرك أنه سيحقق المزيد من النجاحات من خلال التعاون مع اليهود، ولذلك اتبع استراتيجية واسعة في الشرق الأوسط، بدأ من خلالها ببناء علاقة مع كل اللاعبين في المنطقة (كما ذكر سابقاً)، بما في ذلك أولئك الذين يقاتلون بعضهم البعض (أطراف الصراع والنزاع في المنطقة)، كجزء من مساعي روسيا لتحقيق مصالحها، ووضعها في موضع الوسيط، وصانع السلام، وهو نهج من يهدف من خلاله بوتين لتعزيز مكانة روسيا في المنطقة، وترى الدراسة أن هذه السياسة تمكنت من تحقيق نجاح أكبر من الاتحاد السوفييتي.

فيما يتعلق بإسرائيل، تشير الدراسة إلى أن بوتين أولى العلاقة مع إسرائيل اهتماماً خاصاً، حيث قام بزيارة لإسرائيل في العام ٢٠٠٥ (أول زعيم روسي يصل إلى إسرائيل)، وفي العام ٢٠٠٨ تم إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين على مستوى السياحة، كما قام مسؤولون بارزون في الدولتين بعقد لقاءات دورية، على مستويات مختلفة، وحافظوا على علاقات وطيدة بينهم على مدار السنوات، لكن تشير الدراسة إلى أن كل ذلك لم يمنع بوتين من توثيق العلاقة مع طهران، واستضافة حماس في موسكو، والامتناع عن تصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية وغيرها. ترى الدراسة أن بوتين حاول استغلال الخلافات بين إدارة باراك أوباما وحكومة بنيامين نتانياهو، وقام بزيارة إلى إسرائيل بعد زيارة أوباما الأولى، كما أن نتانياهو زار موسكو أكثر من زيارته لواشنطن في عهد أوباما.

بالنسبة للعلاقات الاقتصادية؛ تحسنت العلاقات خلال العقد المنصرم بشكل كبير، فقد وصل حجم التبادلات التجارية (العلاقات الاقتصادية) بين الدولتين في العام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٣ مليارات دولار في المجالات التي أولى بوتين عناية كبيرة لها كالتكنولوجيا والمجال التكنولوجي والسياحة والمجالات العسكرية (التي شهدت تحسناً طفيفاً وتحديداً في مجال الطائرات بدون طيار)، وقد ناقشت إسرائيل مؤخراً مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي بقيادة روسيا. وتعتبر الدراسة أن سياسة روسيا (بوتين)

للعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، حيث زار إسحاق رابين في العام ١٩٩٤ روسيا، في أول زيارة رسمية لرئيس وزراء إسرائيلي إلى روسيا. لاحقاً، وضمن محاولات التغلب الإسرائيلي على البرود الذي وسم العلاقات مع روسيا في أعقاب فشل عملية السلام، اتجه أريئيل شارون إلى اتخاذ موقف مناقض لموقف مستشاريه حيال العمليات العسكرية الصينية في يوغسلافيا سابقاً، وتدخلات الناتو في هذه القضية، وقد جاء هذا الموقف في سياق توثيق العلاقات مع روسيا حليفة الصرب، وعينه صوب قرابة المليون روسي وصلوا إلى إسرائيل خلال موجة الهجرة الروسية، حيث اعتبر أن «الصوت الروسي هو من سيفرز نتيجة الانتخابات».

علوّة على ذلك تفيد الدراسة إلى أن عوامل عدة تساهم في تقوية هذه العلاقة، وتحديداً في إسرائيل، فاللغة الروسية هي اللغة الثالثة في إسرائيل، حيث يحافظ المجتمع الناطق بالروسية (الروس في إسرائيل) على تواصل مع روسيا، وكذلك محافظتها، ويهتمون بالتطورات الحاصلة فيها، حتى وإن كانت هناك انقسامات بينهم بهذا الشأن. كما أن الكرملين، يرى في هذا المجتمع أداة من أدوات التأثير التي يمتلكها في إسرائيل، فقد صرح بوتين في أكثر من مناسبة بأن «إسرائيل هي دولة ناطقة بالروسية»، رغم معرفته أن الروابط الثقافية لن تؤدي بالضرورة إلى تأثير يشبه تأثير العوامل الأخرى (السياسية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها).

### روسيا وبوتين: العودة إلى الشرق الأوسط وزيادة التركيز على إسرائيل

تبنى بوتين -وفق الدراسة- سياسة يمينية بريماكوف (مناهض للغرب، شغل منصب وزير الخارجية ورئيس الوزراء في روسيا) لعالم متعدد الأقطاب، وعمل على الفور، ومنذ تقلده منصبه، لإعادة روسيا إلى الشرق الأوسط، وتبني نهج فعّاد لأميركا في «لعبه محضتها صفر». فيما يتعلق بإسرائيل، اتخذ بوتين نهجاً واقعياً براغماتياً، وهي مقاربة موالية لإسرائيل أكثر من تلك التي اتبعتها بريماكوف نفسه في التسعينيات، في ظل اتباع نهج إقامة علاقات مع جميع اللاعبين الرئيسيين على الأرض (وهي

انعكس اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا وفجرياتها، وكذلك الموقف الإسرائيلي الرسمي منها، ليس على النقاش الإسرائيلي الداخلي الذي يتناول ويحلل صوابية الموقف الإسرائيلي من الحرب فحسب بل أيضاً أعاد فتح النقاش حول تاريخ العلاقات الإسرائيلية-الروسية ومستقبلها، ومحاذير الاصطاف الإسرائيلي مع أحد المعسكرين.

في هذا السياق، تناول المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، من خلال ملحق «المشهد الإسرائيلي»، مفاصل وموضوعات عدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعلاقات إسرائيل بكل من روسيا وأوكرانيا، إلى جانب ما تطرحه هذه الحرب من «فرض وتحديات» بالنسبة لإسرائيل. في هذه المساهمة، سنركز على التطور التاريخي لعلاقة روسيا الحديثة (منذ العام ١٩٩١) بإسرائيل، سياسياً وثقافياً واقتصادياً، من خلال تقديم قراءة في دراسة موسعة صدرت في آذار الحالي عن «معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب» بعنوان «تطور استراتيجية روسيا تجاه إسرائيل: من عدم الاعتراف إلى التدخل البراغماتي» للباحثة آنا بورشيسكا. تُقدم الدراسة نظرة عامة وبانورامية للعلاقات الروسية-الإسرائيلية على مدار الـ ٣٠ عاماً الماضية، من خلال التركيز على استراتيجيات روسيا وتكتيكاتها ومصالحها، وكذلك نقاط الاحتكاك والشراكة بينها وبين إسرائيل خلال عهد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين والرئيس الحالي فلاديمير بوتين، وستستعرض أهم ما جاء فيها مع أهمية الإشارة إلى أن المصطلحات والأفكار الواردة أدناه مصدرها الدراسة نفسها.

### مقدمة

تشير الدراسة إلى أن علاقة إسرائيل مع روسيا هي علاقة تاريخية، ولعبت دوراً مهماً في «السراء والضراء». وتتطرق إلى الموقف الشيوعي (السوفييتي) من اليهود والدولة اليهودية منذ عهد ستالين، ودوره في الدفع باتجاه إقامة الدولة اليهودية، وتتطرق إلى التوتر الذي صبغ هذه العلاقة منذ أن اختارت إسرائيل «الانتماء الصريح للغرب» في عهد بن غوريون، في المقابل؛ أصبح الغرب وإسرائيل مبرراً للاتحاد السوفييتي لتعزيز دعمه للوحدة العربية، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى قطع العلاقة بشكل نهائي في ١٠ حزيران ١٩٦٧ (في أعقاب حرب ١٩٦٧).

تؤكد الدراسة أن ميخائيل غورباتشوف (آخر من تولى قيادة الاتحاد السوفييتي)، سعى إلى تحسين العلاقات مع إسرائيل لصالح الكرملين، وقرر توسيع الحوار الدبلوماسي معها، وقام بتخفيف القيود المفروضة على هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل. لاحقاً، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، تم استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين إسرائيل وروسيا الاتحادية، وتحديداً في تشرين الأول ١٩٩١. في ذلك الوقت، طرأ تحسن متسارع على العلاقة بين إسرائيل وروسيا، بدءاً من عهد يلتسين، ثم أكثر بكثير خلال عهد بوتين.

### العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية

تشير الدراسة إلى أن العلاقات بين روسيا الاتحادية وإسرائيل منذ مطلع التسعينيات (يلتسين) اتسمت بالبراغماتية على الرغم من أن نقاط الاختلاف والخلاف حول بعض القضايا كانت قائمة ولم تتغير؛ مثل الدعم الروسي لإيران ولصدام حسين في العراق وللأسد في سورية، وبيع الأسلحة للأولى والمساعدة في برنامجها النووي (وهي نقطة الخلاف الأكبر). وتضيف الدراسة أن العلاقات التجارية بين روسيا وإسرائيل تضاعفت بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ من ١٢٣ مليون دولار إلى ٣٠٨ ملايين دولار، ووصلت إلى ٨٦٧ مليون دولار في العام ١٩٩٥. كما شهدت السنوات نفسها تعميماً

## قريباً في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## «مختارات من الأدب العبري المؤسس»

قصص وروايات قصيرة 1948 - 1890

إعداد وتحضير:

هنيدة غانم، مالك سمارة، أنطوان شلحت



# نحو ٧٥٠ ألف إسرائيلي متزمت في جنازة الحاجام حايم كانيفسكي.. بروفايل المجتمع الحريدي



(أغيب)

## كتب وليد حباس:

بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٢٢، توفي الحاجام حايم كانيفسكي. ربما تكون هذه من المرات النادرة إن لم تكن الأولى التي يعرف فيها الفلسطينيين على هذا الحاجام، الذي اجتمع في جنازته نحو ٧٥٠ ألف إسرائيلي متدين، أي ما يقارب نحو ثمن الإسرائيليين اليهود، وهو عدد غير اعتيادي بحيث أن الشرطة الإسرائيلية قدرت أن هذه من أكبر الجنازات في تاريخ دولة إسرائيل بعد جنازة عوفاديا يوسف. <sup>(١)</sup> هذا قد يعني أن مجتمع الحريديم، الذين كان كانيفسكي يتزعم أحد أهم تياراته (وهو التيار الليتواني)، هو مجتمع ذو وزن اجتماعي مهم داخل إسرائيل لكنه في المقابل يظل مجتمعاً غير مكشوف كغاية على الفلسطينيين. السبب ربما يعود إلى أن مجتمعات الحريديم ظلت حتى فترة طويلة تنأى بنفسها عن دهايز السياسة، ولا تعتبر نفسها تيارات صهيونية بالمعنى القومي الذي يتطلب إزاحة الفلسطينيين لإقامة دولة اليهود السيادةية، لكن، منذ ما ينيف عن عقد من الزمن، ثمة انزياح سياسي واضح، وإن كان في بداياته، لدى مجتمعات الحريديم بحيث أنهم يتحولون من مجتمعات خاملة ومنغلقة على دراسة التوراة، إلى مجتمعات فاعلة سياسياً، بل وذات أجندة صهيونية صاعدة لا بد من الانتباه إليها فلسطينياً.

### تلقي هذه المقالة الضوء على مجتمعات الحريديم.

يعيش في إسرائيل نحو ١,٢٢ مليون متدين متزمت، أو بالعبرية حريدي، وحسب المؤرخ ميخا غودمان، <sup>(٢)</sup> يمكن فهم الحريديم من خلال أربع صفات تشكل دينهم وتميزهم عن دونهم من اليهود الإسرائيليين، وهي: الانغلاق والانعزال عن إسرائيل الحديثة وعن كل العالم الحديث. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كان التنوير الأوروبي، وروح الحداثة، تجتاح مدن أوروبا وتعد بانتهاه سطوة الثيولوجيا وتبشر بولادة الإنسان المواطن، وبينما رأى مفكرو عصر التنوير في الحداثة «مشروعاً خلاصياً» سيجر الإنسان من رقبة «الظلمة»، فإن حاخامات اليهود الأرثوذكس رأوا في الحداثة كارثة لا بد من مواجهتها وأن الطريقة الوحيدة لإنقاذ اليهودية من الحداثة تكمن في فصل اليهود عن كل السياق التاريخي الأوروبي والحداثي والانغلاق على أنفسهم، وقد تم ذلك من خلال أربعة أمور: الحفاظ على الأسماء اليهودية (معظم الحريديم يستخدمون أسماء يهودية قديمة مثل يرحقيل، حايم، وتحيّا... على سبيل المثال)، والحفاظ على اللغة (وبالتحديد اللغة اليديشية)، والحفاظ على اللياس اليهودي الذي ساد في غيتوهات أوروبا (المعطف الأسود الثقيل، بالإضافة إلى الجرابات البيضاء أو السوداء، والتبعات العريضة التي تنتمي إلى الحياة الاجتماعية والثقافية للقرن السابع عشر، والأثر الأخر هو الانغلاق سكنياً في أحياء خاصة بالحريديم لمنع اختلاطهم اليومي مع باقي المجتمع اليهودي العلماني.

إقامة مجتمع طلبة التوراة، وقد تطور هذا المجتمع بالأساس لدى الجناح الليتواني الذي كان كانيفسكي من كبار حاخاماته، ومجتمع الطلبة الحريدي يختلف عن مدارس تعليم التوراة التي ظالما كانت منشورة لدى اليهود ما قبل عصر التنوير. يكمن الانقلاب بنشأ أحدثه الحاخامات الأرثوذكس مع بداية عصر التنوير في تحويلهم مدارس التوراة إلى تكتيكات لمرز الحريديم عن العالم، وليس لدراسة العالم وفهمه، كما هي الحال لدى العلمانيين، اليوم، هناك نحو ٣٦٠ ألف طالب حريدي ويشكلون نحو ربع الطلاب اليهود في إسرائيل. <sup>(٣)</sup> ولا بد من الإشارة إلى أن دولة إسرائيل التي كان يقف، خلال العقود الأولى لتأسيس مجتمع الحريدي، على النقيض تماماً من المجتمع اليهودي العبري الجديد الذي أسسته الحركة الاستيطانية والذي عمد إلى إلقاء اليهودي الفاعل، المزارع، المشتبك مع الحياة، والذي يحمل البندقية بيد والفأس بيده الثانية. في مقابل هذا اليهودي الجديد، كان مجتمع الحريديم مجتمعاً منغلِقاً، متصومعاً في

من التشيع الحاشد للحاخام حايم كانيفسكي.

أحد تيارات الحريدية في إسرائيل، إلا أن هناك العديد من الإسرائيليين العلمانيين الذي يتفخرون بكونهم يندحدرون من نسل اليهود الليتوانيين، مثل إيهود باراك (رئيس حكومة إسرائيلية سابق) أبا إيبان (وزير خارجية إسرائيلي سابق)، بار رافائيلي (عارضة أزياء شهيرة) وهارون باراك (رئيس محكمة عليا سابق). <sup>(٤)</sup> ويعتبر الحاجام حايم كانيفسكي (١٩٢٨-٢٠٢٢) من أبرز الحاخامات ويحظى بتقدير وسلطة ليس فقط بين أواسط الحريديم الليتوانيين وإنما بين كل المجتمعات الحريدية في إسرائيل، وعلى الرغم من أن كانيفسكي لم يشغل منصباً رسمياً في قيادة الليتوانيين، إلا أنه كان يحظى بمكانة رمزية ويعتبر الأب الروحي الأعلى لليتوانيين، وصاحب لقب «أمير التوراة» ولقد أصبح مرجعاً رئيساً في جميع مسائل الشريعة اليهودية حيث قام بتأليف العديد من الكتب حول الكتابات القانونية اليهودية. ومنذ وفاة الحاجام أهارون يهودا شتاينمان (الزعيم الروحي الأسبق لليتوانيين) في ٢٠١٧، اعتبر كانيفسكي الزعيم الديني الذي لا يتنازعه أحد على هذا اللقب داخل المجتمع الإسرائيلي الحريدي، وكان من المعروف أن كانيفسكي يدرس التوراة ١٧ ساعة كل يوم، بحيث أن مجتمع الحريديم لا يتخيل حياته الدينية بدون وجود كانيفسكي كمرجع أعلى.

في ذروة انتشار فيرس كورونا في العام ٢٠٢٠، أمر كانيفسكي بعدم إغلاق المدارس الدينية، وادعى أن إغلاق محافل تعليم التوراة في إسرائيل سيكون له تبعات أكثر خطورة من الفيروس المعدي، ومع أن هذه التصرّحات نسّبت في تاجيح الخلافات ما بين الإسرائيليين العلمانيين وما بين الإسرائيليين المتزمتين، إلا أن معظم قلاة الإسرائيليين العلمانيين كانوا قد رضوه بعد وفاته معتبرين أنه، كما قال نتنياهو زعيم المعارضة في إسرائيل، أحد أبرز المفكرين المثقفين للمجتمعات المتزمتة في إسرائيل. ولا بد من التشديد على أن هناك انزياحات بعيدة الأثر هامة

حدثت في أساسات المجتمع الحريدي، وهي انزياحات من شأنها أن تحافظ على الطابع المتمزّت للحريديم باعتبارهم «مجتمع طلبية تورا»، لكنها في المقابل قد تخرجهم (ويبدأ منها) من عزلتهم وتقربهم إلى الحياة المدنية التي تتطلب انخراطاً في سوق العمل، والجيش، ومؤسسات الدولة. حالياً، نحو ٥٢٪ من الرجال الحريديم مصنّفون كعاطلين عن العمل، وبحسب أفيدغر ليبرمان، الذي تولى وزارة المالية في حزيران ٢٠٢١، فإن معدلات البطالة هذه تعتبر أحد أسباب غلاء المعيشة. والهدف الذي يقترح العلمانيون (وعلى رأسهم ليبرمان) الوصول اليه حتى ٢٠٣٠ هو ٣٠٪ نسبة بطالة بين الرجال الحريديم. <sup>(٥)</sup> بيد أن هذه الهدف يتطلب تفكيك البنية التحتية التي تعيد إنتاج عزلة المتزمتين. في فترة حكم نتنياهو، استطاع الأخير إعادة إنتاج خصوصية الحريديم من خلال توفير مخصصات عالية لهم مقابل فهمم بشكل استراتيجي كمجتمعات تدور سياسياً في فلك الليكود وتشكل داعماً للحلولة دون سقوط نتنياهو عن الحكم. هذا يعني أن اليمين الشعبي الذي قاده نتنياهو كان يستفيد من حالة «العراء» التي يشكها الحريديم على المجتمع الإسرائيلي من خلال تحويلهم إلى مجرد كتلة وظيفية قائمة على المساهمة في دعم استمرار حكم نتنياهو لقاء مبالغ مالية. أما بعد أن تمت ترحيب نتنياهو، فإن الأجدات الإسرائيلية العلمانية تنزع إلى إجراء تغييرات على طبيعة المجتمع الحريدي، وهي تغييرات من غير المتوقع أن تمر بهدوء ودون معارضة واضحة من قبل حاخامات الحريديم. في كل الأحوال، فإن انتقال الحريديم من مجتمع منغلِق اجتماعياً وخامل سياسياً إلى مجتمع «مشارك»، سيكون من خلال إعادة موضعة الحريديم على يمين الخارطة السياسية في إسرائيل، ليس فقط كجماعات نفعية متحالفة مع اليمين الشعبي، وإنما كتيار يميني فاعل بكل ما يحمل الأمر من تبعات على المشروع الصهيوني والمسألة الفلسطينية.

## هوامش

١. إيتسيك سايبين، موت الرب كانيفسكي: الشرطة تستعد للجنازة الأكبر بتاريخ إسرائيل، بسرائيل هيوم، 18 آذار 2022. انظري الرابط التالي: <https://www.israelhayom.co.il/news/local/article/9235500>
2. ميخا غودمان، الحريديم: 50 طيفا من الأسود والأبيض، مفيلغيت هامشافتوت، بودكاست عبري، 14 شباط 2021. انظري الرابط التالي: <https://apple.co/3Uq3Oyy>.
3. غلعاد ملاح، الدليل السنوي للمجتمع الحريدي 2021 (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 30 كانون الأول 2021). انظري الرابط التالي: <https://www.idi.org.il/articles/37864>
4. Avraham Asaban and Yael Bachar-Cohen, Movile Derekh, Mekar Mediniyot 131 (Yerushalayim: The Israeli Democracy Institute, 2020), <https://www.idi.org.il/media/14235/movileyderekh.pdf>.
5. Ibid.
6. Wikipedia, "Lithuanian Jews," 2022, [https://en.wikipedia.org/wiki/Lithuanian\\_Jews#Israeli\\_people\\_of\\_Lithuanian\\_Jewish\\_descent](https://en.wikipedia.org/wiki/Lithuanian_Jews#Israeli_people_of_Lithuanian_Jewish_descent).
7. NYT, "He Is Israel's 'Prince of Torah,'" New York Times, 2022, <https://www.nytimes.com/2021/01/29/world/israel-virus-rabbi-orthodox.html>.
8. غلعاد ملاح، دمج الحريديم في سوق العمل (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2018). انظري الرابط التالي: <https://www.idi.org.il/media/13235/haredi-integration-in-employment.pdf>

# العلاقات الكردية- الإسرائيلية.. تاريخ من العلاقات تغلفه السرية

## كتب عصمت منصور:

في التاسع عشر من آذار الحالي، استهدف الحرس الثوري الإيراني بالصواريخ «منشأة عسكرية سرية» في قلب أربيل، عاصمة كردستان العراق، وقال الحرس إن الهدف الذي تم كصفه هو عبارة عن «منشأة استخباراتية إسرائيلية» تابعة للموساد الإسرائيلي، وهو ما أكده مسؤول أميركي كبير تم اقتباس أقواله في تغريدة على موقع صحيفة «نيويورك تايمز»، إن اعترف أن المبنى الذي تم استهدافه هو «مركز تدريب تابع لإسرائيل». من يكف الحرس الثوري الإيراني بانه يفتتح ملف بل إن التلفزيون الرسمي الإيراني أذاع بياناً تبني فيه عملية القصف، وأعقبها بتحذير موجه صراحة إلى إسرائيل بأن الرد في المرة القادمة سيكون دميراً أكثر، وفق ما نشر موقع «واينت» في ٢٣ آذار ٢٠٢٢. جاء استهداف «المنشأة السرية» رداً على مقتل ضابطين من الحرس الثوري الإيراني في غزة نسبت إلى سلاح الجو الإسرائيلي آخرى بعد أن أطلقت إيران صواريخ بالستية على القاعدة نهاية الأسبوع الماضي، رداً على هجوم إسرائيل على مخزن إيراني للطائرات المسيرة في كرمانشاه» ما أدى إلى تدمير مئات الطائرات المسيرة، والتي أصبحت تشكل تهديداً جدياً لإسرائيل في الأونة الأخيرة.

أما قنلة الميادين اللبنانية والمعروفة بقربها من إيران وحزب الله، فاعتبرت أن أسباب القصف الإيراني ضد المنشأة السرية الإسرائيلية في أربيل، تتجاوز الرد على مقتل الضابطين الإيرانيين في سورية، وأن هذا القصف جاء بعد تحذيرات متكررة من إيران لكردستان من مقبة التعاون مع إسرائيل، كما أنه رسالة للدول التي طبعت علاقاتها مؤخراً وعقدت اتفاقيات مع إسرائيل.

لم يأت التحذير الذي نسبته قنلة الميادين اللبنانية لكردستان العراق من فراغ، وهو يؤشر إلى عمق وقدم التعاون والعلاقات السرية بين أجهزة الأمن الإسرائيلية مع كردستان العراق وأثرها استراتيجياً على الصراع الإيراني الإسرائيلي. تاريخ العلاقات بين كردستان وإسرائيل

توقيع اتفاق الجزائر بين العراق وإيران في ٦ آذار ١٩٧٥ بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين والذي أدى إلى وقف الدعم الإيراني للأكراد، وتزامن ذلك مع اندلاع حرب أكتوبر بين مصر وسورية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى وهو ما أدى إلى خيبة أمل إسرائيلية من عدم تدخل الأكراد لصالحهم ضد الجيش العراقي.

شباط من العام ذاته أفرغت سفينة مليون برميل نفط في عسقلان. زمن كردستان تری البروفسور عوفرا بينجو أن العوامل الرئيسية الثلاثة التي منعت التطور للعلاقات في السابق قد زالت وأن مياها كثيرة جرت في النهر وهو ما يلزم إسرائيل في استغلال هذه اللحظة التاريخية واستكمال بناء علاقتها مع كردستان العراق. تراجع العامل المتعلق بتريكا وفق بينجو بعد أن دخلت تركيا بنفسها على عملية سلام مع أكراد العراق وتنظيم PKK، وبدل ذلك حوالت إسرائيل إلى عمدها اللدود. يكمن العامل الأخر في انهيار النظامين القوميين في كل من سورية والعراق وملء الفراغ في هاتين الدولتين أو في أجزاء منهما من قبل الإسلاميين والأكراد. العامل الأخير هو تبدل موقف الولايات المتحدة من العلاقة مع الأكرا، التي لم تعترف بحقهم في تقرير المصير، إلا أنها اضطرت إلى دعمهم لكونهم تحولوا إلى رأس الحربة في مواجهة داعش، وهو ما دفع الدول الغربية التي تناهض الحركات الإسلامية المتطرفة إلى دعم الأكرا وخطب ودهم. إزاء هذه المتغيرات، تخلص بينجو إلى أنه ورغم المعضلات التي قد تنشأ جراء الانحياز العلني للأكراد، إلا أن من مصلحة إسرائيل أن ينعصر الأكرا على داعش وعلى الحركات الإسلامية كونهم موالين للغرب، وعلمانيين، ومعتدلين، ولديهم استقرار وحوالة انتعاش أفضل من دول كثيرة قائمة في المنطقة، وهو ما يخلق عاملاً معادلاً لحالة التطرف والخراب التي تعم المنطقة. أظهر الأكرا ودا كبريا لإسرائيل وفق بينجو، وهذا نابع من الشعور بوحدة المصير وتقاطعات التاريخ، بين الكيانين وكونهما «شعبين مغفيرين» لا يحظيان بأعتراف بحقهما بالوجود. على الجانب العملي ترى بينجو أن هناك مكاناً للتعاون الاستراتيجي في المجالات الأمنية والتجارية واستيراد النفط. وبالرغم من كل العوامل التي ذكرت أعلاه توصي الباحثة بالحفاظ على العلاقات في إطارها شبه السري في هذه المرحلة بسبب التعقيدات القانونية والجيوسياسية التي تلغ هذه العلاقة كون كردستان ورغم أنها شبه دولة لا زالت تتبع للعراق، وتحيطها إيران وتركيا وأي دعم علني لها في تقرير المصير سيعكس على مطالبية دول أخرى بسحب العباد نفسه على زهيدة بهدف الاستهلاك والتخزين. ذكر موقع رويترز وبلاستناد إلى التقرير نفسه، أنه في شهر

## تقرير إسرائيلي رسمي: ٦٠٪ من الشكاوى على العنصرية في العمل والتعليم والخدمات والحيز العام هي لعرب وأثيوبيين وحريديم!

كتب هشام نفاع:



(أرشيفية/ عن «واي نت»)

إليه بالشكاوى، والتي يؤكد المشتكون فيها أن سبب الاعتداء عليهم وعلى حقوقهم المدنية هو انتهاكهم، ودافع الاعتداء هو العنصرية! في ملخص تقريرها، كتبت وحدة التنسيق أنه «في نهاية خمس سنوات من العمل، أصبحت وحدة التنسيق راسخة ومستقرة كهيئة مهنية رئيسية في مكافحة العنصرية المؤسسية. منذ إنشاء وحدة التنسيق، كانت هناك وتيرة ارتفاع في مجال شكاوى الجمهور، والتقدم في مجال تطوير المعرفة المهنية وقيادة عمليات للقضاء على العنصرية المؤسسية». ومع ذلك، تستدرك «حتى في العام ٢٠٢١ شجع أقل من نصف الوزارات الحكومية سياسات لمكافحة العنصرية». وتضيف أن «نشاط وحدة التنسيق والوزارات الحكومية تأثر في العام ٢٠٢١ بالخصائص الفريدة لهذا العام، بما في ذلك نقص الميزانية وتغيير الحكومة ووباء كورونا وعملية «حارس الأسوار». ويتضح هذا، من بين أمور أخرى، في الشكاوى التي تلقتها وحدة التنسيق وفي المجالات التي اختارت الوزارات الحكومية التركيز عليها والعمل على مكافحة العنصرية المؤسسية». أخيراً تشير إلى «الحاجة إلى زيادة الوعي بأنشطة وحدة التنسيق في المجتمع العربي والتركيز على تعزيز السياسات المتعلقة بالتمييز في الخدمة العامة بشكل عام والنقل العام بشكل خاص، التمييز في التشغيل والتوظيف على خلفية عنصرية، التمييز في الشرطة وتطبيق القانون والتمييز في السكن». وعلى الرغم من الأهمية التصحيحية لهذه الاعترافات بالتمييز، فالمشكلة هي أن مظاهر التمييز المذكورة مسؤولة عنها الحكومة نفسها التي شكلت هذه اللجنة وتشكل مرجعية لها وصاحبة الصلاحية فوقها. وهكذا، فإن جميع النوايا الإيجابية لهذه الوحدة الحكومية أو تلك، لن يكون بوسعها كسب ثقة من ترفض الدولة النظر في شكواه بعد أن تعرض لإطلاق النار وهو بمسافة بعيدة عن قوات الشرطة، ومن أصيب برصاص الشرطة أثناء مكوته داخل البيت أو على مدخله، ومن أصيب بالرصاص الحي في كتفه الأيسر في أثناء تواجده في بيت جاره، ومن أصيب بالرصاص ببطنه في أثناء مكوته بجانب البيت. هذه ليست أمثلة افتراضية، بل حالات حقيقية لمواطنين من كفر كنا، والذين رفض قسم التحقيق مع الشرطة - أي وزارة العدل، أي الحكومة - احترام حقوقهم ومشاعرهم وأهمهم.

العصابات اليهودية، بمن فيهم المسلحون، وهم يتجولون في الشوارع بهدف واضح هو الاعتداء الدومي على المواطنين العرب. لقد فاقم السياسيون الإسرائيليون الوضع وبثوا الدعم للغوغاء وعصاباتهم (...) وانتشرت أعمال اللينش والاعتداءات والعنف ضد العرب الفلسطينيين في جميع أنحاء البلاد، دون أن تقوم الشرطة المنتشرة في كل مكان بحماية هؤلاء. في الواقع، وفي حالات متعددة شوهدت قوات الشرطة ترافق الغوغاء الإسرائيليون اليهود، بينما تقوم هي بقمع عنيف للغاية لمبادرات الفلسطينيين العرب في البلديات والأحياء لحماية أنفسهم وجمهورهم الأعزل».

### تمييز عنصري مسؤولة عنه الحكومة نفسها التي شكلت «الوحدة»

لو تابعنا نموذج «ماحش» هذا، فيجب التنويه بأن هذا الجهاز الرسمي أغلق تقريباً جميع الملفات التي كانت تتعلق بشكاوى لمواطنين عرب أو جهات عربية ضد عناصر في الشرطة، نفذت اعتداءات على خلفية عنصرية، ولكون المعتدى عليهم عرباً فلسطينيين. فمثلاً، أعلن قسم التحقيق مع الشرطة بتاريخ ٢٠٢١/١٧/٢٣، عن إغلاق ملف الشكاوى على شباط ٢٠٢١. بل كتب مركز «عدالة» القانوني أنه لن يقوم بالتحقيق فيما يصفه المظاهرون والمركز القانوني بالقمع الوحشي للمظاهرة والتي استخدمت الشرطة خلالها العنف المفرط لقمع المظاهرين وأدت إلى إصابتهم بإصابات عديدة وخفيفة.

وفيما يتعلق مباشرة بأحداث أيار ٢٠٢١، أعلن «ماحش» في تشرين الثاني الماضي عن إغلاق ملف التحقيق مع قوات الشرطة وحرس الحدود التي اقتطعت بلدة كفر كنا بتاريخ ١٤٠٥٠٢٠٢١ تحت غطاء اعتقال الشيخ جمال لطيب من بيته في عملية أشبه بالعسكرية، وتم خلالها إطلاق النار صوب مواطنين عزل وإصابة العشرات منهم بإصابات مختلفة ومتفاوتة، بالرصاص الحي والمطاطي والغاز المسيل للدموع. قسم التحقيقات قام مرة أخرى بتجاهل إفادات وشهادات سكان البلدة التي كشفت عن هجوم بمنهج للشرطة على البلدة ومواطنيها، وحصارها وتطويقها بالقنص والوحدات الخاصة. كل هذا، وما زالت «الثقافة التنظيمية» السائدة في هذا الجهاز لا تسمح بالحصول على بيان لهوية المتوجهين

السلكيات والتعابير العنصرية في جهاز الشرطة. مثلاً، في منظومة المعلومات المحوسبة التي تسمح بجمع البيانات حول الشكاوى والقضايا في ماحش، ليس هناك طريقة لتحديد هوية مقدمي الشكاوى والعايير. ولا تتضمن هذه المنظومة أية إمكانية تسمح بالتعرف على الشكاوى التي جاءت على خلفية تعامل عنصري لعناصر شرطة مع مواطنين. علماً بأن الادعاء المركزي الذي طرحه الشرائح الأساسية التي تصرح بأنها تتعرض لتعامل عنيف ومسيء من قبل الشرطة، هو أن السبب الأساس لذلك هو العنصرية، سواء كانت ضد مواطنين عرب أو يهود من أصول أثيوبية أو من المتدينين اليهود الحريديم.

هذا يفسر الموقف السائد الذي ينظر بسلبية كبيرة ليس إلى سياسة الشرطة وحدها، بل إلى سياسة الوحدة التي يفترض أن تحقق مع العناصر التي تنتهك القانون والأنظمة فيها خلال تعاملها مع مواطنين ونشاطات احتجاجية مدنية. منسوب الثقة المنخفض جداً بهذه الأجهزة هو الصورة المصغرة للنظر إلى المؤسسة برمتها - والتي لا يتوقع من الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية أصلاً أن تضعها في موقع المساواة المركزي. وهذا ما يفسر قيام لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وفي خطوة هي الأولى من نوعها، بالتوجه برسالة وثيقة إلى مؤسسات دولية وعالمية عديدة، تطالبها «بالتحرك الفوري لفرض الحماية لجماهيرنا العربية، في وجه تصعيد سياسات القمع والبطش التي تنتهجها المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، خاصة في الأيام الأخيرة، في سعي لقمع حركة الاحتجاج ضد العدوان على شعبنا الفلسطيني خاصة في القدس وقطاع غزة، واستقدام السلطات لعصابات مستوطنين متطرفة لتشارك في الاعتداء على المواطنين العرب، خاصة في المدن الفلسطينية التاريخية، عكا وحيفا ويافا والدل والرملة» (أيار ٢٠٢١).

«الرواية» التي تقدمها هذه الوثيقة بعيدة جداً عن مجرد الاقتراب من صورة الواقع والحقيقة التي تراها وتصوغها الوحدة الحكومية. فالوثيقة تنهت الأجهزة الإسرائيلية بالتواطؤ مع عصابات المستوطنين ودعم اعتداءاتها، وقالت: «تم تداول مقاطع الفيديو على منصات التواصل الاجتماعي، كما بثت على شاشات التلفزيونات العالمية اعتداءات تبين كيف دعمت الشرطة الإسرائيلية

توصيف فوري للوضع في الحقل: اجتماع طارئ للوحدة الاستشارية للمجلس العام للتشاور حول الإجراءات: اجتماع طارئ لمنندى المفوضين لمنع العنصرية لتوجيه وتمكين المفوضين: خطاب الرملة والتشاور بشأن التعديلات التي يواجهها الرؤساء في ذلك الوقت كجزء من دورهم؛ توجه مشترك من مدير هيئة التدريس بوزارة التربية، وحدة تنسيق النضال العنصرية في وزارة العدل، ومعهد موفيت لأعضاء هيئة التدريس في تدريب المعلمين على القراءة، من أجل القيام بأنشطة لتعزيز التعاضد على أساس التسامح والتكافل المتبادل وإرسال منشورات ذات صلة؛ المشاركة في لقاء بتمثيل جهات حكومية وممثلي مجتمع مدني ومشاركين من مركز مينيرفا لحقوق الإنسان في الجامعة العبرية في القدس حول «حرية التعبير السياسية وعلاقات العمل - إضراب واحتجاج سياسي على خلفية أحداث الأسابيع الأخيرة» الذي جرى بعد ادعاءات عديدة عن نية أرباب العمل طرد العمال العرب الذين تغيّبوا عن العمل ليوم واحد في إطار الاحتجاج؛ توفير منصة حملات الوزارات الحكومية المختلفة حول موضوع الحياة المشتركة التي تم نشرها في ذلك الحين على صفحة الفيسبوك الخاصة بوحدة التنسيق لفرض تهدئة الخواطر، وغيرها.

ربما أن هذا النوع من التعاطي في الوحدة الحكومية مع أحداث شديدة الاشتعال والتأثير، كهبة أيار ٢٠٢١، هو ما يفسر إعلان غالبية من بين المواطنين العرب بأنهم لا يبنون التوجه إليها في حال واجهتهم تعبيرات أو ممارسات عنصرية، بالنسبة للمواطنين العرب كانت الجهات الحكومية وأذرعها التنفيذية وأولها الشرطة مسؤولة بالدرجة الأولى عما تعرضوا له، سواء من اعتداءات بوليسية بشكل مباشر، أو من خلال تقاعس الشرطة وسائر أجهزة إنفاذ القانون في صد اعتداءات عنصرية منظمة تعرض لها مواطنون عرب، خصوصاً في أحياء عربية داخل المدن التاريخية.

### قسم التحقيق مع الشرطة كنموذج للعنصرية المؤسسية

تطرقت الوحدة الحكومية في تقريرها إلى عمل قسم التحقيقات مع عناصر الشرطة- ماحش (تابع لوزارة العدل) وعددت التوصيات التي كانت قدمتها لتحسين عمل هذا القسم. لكن يتضح أن هناك أموراً بديهية لم تُنجز بعد، فيما يرتبط بمواجهة

تأسست «الوحدة الحكومية لتنسيق مكافحة العنصرية» قبل خمس سنوات بموجب قرار الحكومة الإسرائيلية عقب تنفيذ التوصيات التي تقدم بها تقرير الفريق الوزاري المشترك حول مناهضة العنصرية ضد اليهود المنحدرين من أصول أثيوبية. تقبلت الوحدة إنها «تعمل على تطوير المعرفة والإدراك المهني في هذا المجال، وهي عنوان مخصص لشكاوى الجمهور في موضوع العنصرية. وإلى جانب وحدة التنسيق، هناك مجلس استشاري عام برئاسة حضرة القاضي البروفيسور إلياكيم روبنشتاين، نائب رئيسة محكمة العدل العليا سابقاً».

ويظهر تقرير جديد للوحدة الحكومية أن ٢٤٪ من الشكاوى المقدمة إليها كانت لمواطنين ينحدرون من أصل أثيوبي، و٢٤٪ من الشكاوى من المجتمع العربي، و١٠٪ من المجتمع اليهودي الأرثوذكسي، و٧٪ من يهود بشكل عام، في حين أن ٦٪ من الشكاوى هي من إسرائيليين هاجروا من دول الاتحاد السوفياتي السابق، و٤٪ من مقدمي الشكاوى هم من مجتمع اليهود الشرقيين، ١٠٪ من التوجهات تناولت موضوع التمييز على خلفية الكوروننا، و١٢٪ من التوجهات، تناولت موضوعاً آخر. أرسى قرار الحكومة توصيات الفريق الوزاري المشترك للقضاء على العنصرية ضد اليهود المنحدرين من أصول أثيوبية، برئاسة المديرة العامة لوزارة العدل آنذاك، إيمي بالمر بعد تحليل غالبية الشكاوى حسب موضوعات التوجه وضع التقرير التقسيمية التالية:

٢٣٪ من الشكاوى تتعلق بموضوع التمييز في تقديم الخدمة.  
١١٪ من الشكاوى تتعلق بالتمييز في العمل.  
١٠٪ من الشكاوى مردها التعبيرات العنصرية في الحيز العام.  
٩٪ من الشكاوى تناولت منشورات ذات طابع عنصري أو نمطي في الحيز العام.  
٧٪ من الشكاوى خلفيتها التعبيرات العنصرية في خدمة الدولة.  
٧٪ من الشكاوى في موضوع الشرطة.  
٤٪ من الشكاوى في موضوع التعليم والثقافة.  
٣٪ من الشكاوى في موضوع اعتداءات جنائية من دوافع عنصرية.

### غالبية المواطنين العرب تعلن عدم ثقافتها بالوحدة الحكومية

أجرت وحدة التنسيق استطلاعاً في المجتمع العربي يتناول موضوع العنصرية المؤسسية. وتقول في تقريرها إن الاستطلاع جاء لفحص ما إذا كان الجمهور العربي يعاني من العنصرية المؤسسية، وفي أي مجالات يعاني من العنصرية، وما إذا كانت هناك أسباب تمنعه من الاتصال بالوحدة عندما يواجه عنصرية مؤسسية، وعرضت نتائج استطلاعها كالتالي:

٨٣٪ من المستطلعين أن هناك عنصرية مؤسسية في إسرائيل ضد المجتمع العربي.  
٦٦٪ ممن أجابوا على الاستطلاع قد تعرضوا بنفسهم للعنصرية المؤسسية أو يعرفون شخصياً شخصاً تضرر من العنصرية.  
٢١٪ من المشاركين عنصرية مؤسسية تتعلق بالتوظيف والتشغيل.

أكد ٦١٪ من المشاركين في الاستطلاع أن الدولة تحارب العنصرية المؤسسية بدرجة قليلة. يعتقد ٣٣٪ من المبحثين أنه يجب زيادة الإنفاذ والعقاب كإداة للقضاء على العنصرية المؤسسية. ٧٧٪ أجابوا بأنهم إذا واجهوا تمييزاً في المستقبل لأنهم عرب فلن يتصلوا بوحدة التنسيق. يفسر ٤٦٪ من المستطلعين أنهم لن يتوجهوا إلى وحدة التنسيق بسبب النقص في إمكانية المساعدة والمعالجة. ٢٤٪ ممن أجابوا لن يتواصلوا مع وحدة التنسيق بسبب عدم ثقافتهم في النظام الحكومي. لفهم أسلوب عمل هذه الهيئة الحكومية ومجمل مفاهيمها في التعامل مع حالات انفلات عنصري، يمكن التوقف عند ما قامت به في فترة مشحونة جداً سميت العدوانية العنصرية فيها الأجواء العامة. وهكذا تطرقت وحدة التنسيق إلى ما عرف باسم «أحداث شهر أيار ٢٠٢١» حين احتج الفلسطينيون مواطنو دولة إسرائيل على العدوان (الجديد) على قطاع غزة؛ «في أيار ٢٠٢١ بالتوازي مع عملية حارس الأسوار، اندلعت أعمال شغب عنيفة في مدن مختلفة بإسرائيل. أدى الجوال العام المتوتر إلى زيادة القضايا والتصريحات العنصرية. اتخذت وحدة التنسيق عدداً من الإجراءات الفورية في مجالات نشاطها: عقد منتدى طارئ لمنظمات المجتمع المدني من أجل الحصول على

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube  
http://tiny.cc/ncdkop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 0970 - 2 - 2966201

فاكس: 0970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي